

# نشرة إعلامية

INFCIRC/549/Add.6/13

١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

توزيع عام

عربي

الأصل: انكليزي

## رسالة وردت من الولايات المتحدة الأمريكية عن سياساتها المتعلقة بإدارة البلوتونيوم

١- تلقت الأمانة رسالة، مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، من البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الوكالة قدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في مرفقاتها - انسجاماً مع التزامها بمقتضى "المبادئ التوجيهية لإدارة البلوتونيوم" (الواردة في الوثيقة INFCIRC/549<sup>١</sup> المؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨، والمشار إليها فيما يلي بـ "المبادئ التوجيهية")، ووفقاً للمرفقين باء وجيم من المبادئ التوجيهية المذكورة- أرقاماً سنوية لأرصدها من البلوتونيوم المدني غير المشع والكميات التقديرية للبلوتونيوم الذي يحتويه الوقود المستهلك في المفاعلات المدنية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. كما أفادت البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية في رسالتها بأن تغييرات طرأت مؤخراً على السياسة الخاصة بالبلوتونيوم وبدورة الوقود لاستبدال الإعلان، كما أرفقت إعلاناً منقحاً عن السياسة الخاصة بالبلوتونيوم وبدورة الوقود بالتقرير الذي قدمته الولايات المتحدة عن عام ٢٠٠٧.

٢- وعلى ضوء الطلب الذي أبدته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في مذكرتها الشفوية المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بشأن سياساتها المتعلقة بإدارة البلوتونيوم (الوثيقة INFCIRC/549 المؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨)، ترد طيه مرفقات الرسالة المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لعلم جميع الدول الأعضاء.

١ صدر تعديل للوثيقة المذكورة في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (الوثيقة INFCIRC/549/Mod.1)

## الأرقام السنوية لأرصدة البلوتونيوم المدني غير المشعّ

### (المرفق بـ من المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة البلوتونيوم)

		<u>المجاميع الوطنية</u>
حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ [أرقام السنة السابقة مدرجة بين قوسين] مقرّبة إلى أقرب ١٠٠ كغم من البلوتونيوم ويشار إلى الكميات التي تقل عن ٥٠ كيلوغرام بعبارة "أقل من ٠,٠٥ طن مصري"	٠	[٠]
١- البلوتونيوم المفصول غير المشعّ الموجود في مخازن المنتجات بمحطات إعادة المعالجة.	٠	[٠]
٢- البلوتونيوم المفصول غير المشعّ في مرحلة الإنتاج أو التصنيع والبلوتونيوم الذي تحتويه المنتجات غير المشعّة شبه المصنّعة أو غير الجاهزة في محطات تصنيع الوقود أو غيرها من محطات التصنيع أو في أماكن أخرى.	أقل من ٠,٠٥ طن مصري	[أقل من ٠,٠٥ طن مصري]
٣- البلوتونيوم الذي يحتويه وقود "موكس" غير المشعّ أو منتجات مصنّعة أخرى في مواقع المفاعلات أو في أماكن أخرى.	٤,٦ طن مصري	[٤,٦ طن مصري]
٤- البلوتونيوم المفصول غير المشعّ المحتفظ به في أماكن أخرى.	٤٩,٣ طن مصري	[٤٩,٣ طن مصري]
١' البلوتونيوم المشمول في البنود ١-٤ أعلاه، الذي تملكه هيئات أجنبية.	٠	[٠]
٢' البلوتونيوم المشمول في البنود ١-٤ أعلاه، الذي يوجد في أماكن في بلدان أخرى ولذا لم تشملها البنود أعلاه.	٠	[٠]
٣' البلوتونيوم المشمول في البنود ١ - ٤ أعلاه، والجاري نقله دولياً، قبل وصوله إلى الدولة المتلقية.	٠	[٠]

ملحوظة:

يرد في البندين ٣ و ٤ معاً ذكر كمية ٥٣,٩ طن مصري من البلوتونيوم المفصول أُعلن أنها فائضة عن احتياجات الأمن القومي. وتشكل هذه الكمية، بالإضافة إلى كمية البلوتونيوم البالغة ٧,٦ طن مصري المشمولة في البندين ١ و ٣ من المرفق جيم أدناه، إجمالي كمية البلوتونيوم البالغة ٦١,٥ طن مصري التي تملكها الحكومة والتي أعلنت الولايات المتحدة أنها فائضة عن احتياجات الأمن القومي.

## الكميات التقديرية من البلوتونيوم الذي يحتويه وقود المفاعلات المدنية المستهلك

(المرفق جيم من المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة البلوتونيوم)

### المجاميع الوطنية

حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩  
[أرقام السنة السابقة مدرجة بين قوسين]  
مقربة إلى أقرب ١٠٠٠ كغم من  
البلوتونيوم  
ويشار إلى الكميات التي تقل عن ٥٠٠  
كيلوغرام بعبارة "أقل من ٥٠٠ كغم"

- ١- البلوتونيوم الذي يحتويه الوقود المستهلك في مواقع المفاعلات المدنية. ٥٢٠ طناً مترياً [٥٠١ طن متري]
- ٢- البلوتونيوم الذي يحتويه الوقود المستهلك في محطات إعادة المعالجة. [٠]
- ٣- البلوتونيوم الذي يحتويه الوقود المستهلك المحتفظ به في أماكن أخرى. ١٢ طناً مترياً [١٢ طناً مترياً]

### ملحوظتان:

يشمل البند ١ كمية ٠,١ طن متري من البلوتونيوم كانت تملكها الحكومة سابقاً وحُوِّلت إلى مفاعلات مدنية ثم تم تشييعها لاحقاً. يشمل البند ٣ كمية ٧,٥ طن متري من البلوتونيوم المفصول تملكها الحكومة يُقدر أنها باقية في الوقود المستهلك وأعلن أنها فائضة عن احتياجات الأمن القومي. وتشكل هذه الكمية، بالإضافة إلى كمية من البلوتونيوم المفصول تبلغ ٥٣,٩ طن متري مشمولة في البندين ٣ و ٤ من المرفق باء أعلاه، إجمالي كمية البلوتونيوم البالغة ٦١,٥ طن متري التي تملكها الحكومة والتي أعلنت الولايات المتحدة أنها فائضة عن احتياجات الأمن القومي.

## بيان الولايات المتحدة الأمريكية حول سياستها بشأن البلوتونيوم ودورة الوقود تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

### البحث والتطوير في مجال دورة الوقود

تستند السياسة الحالية بشأن الاستخدامات المدنية للقوى النووية في الولايات المتحدة إلى دورة وقود لا يعاد فيها تدوير الوقود، تنطوي على تشجيع وقود اليورانيوم الضعيف الإثراء في مفاعلات ماء خفيف ثم تخزين الوقود النووي المستهلك والتخلص منه في نهاية المطاف في مستودع جيولوجي واحد أو أكثر. ولكن، كي يتسنى للولايات المتحدة استخدام القوى النووية بشكل مستمر وموسع، فإنها ستطبق حلاً تكنولوجياً لتحسين التصرف في الوقود المستعمل. وتواصل الولايات المتحدة السعي إلى إزالة مخزونات البلوتونيوم المدني المفصول، حيثما أمكن ذلك، وضمان خضوع مخزونات البلوتونيوم المفصول، في حالة وجودها، لأعلى مستويات الأمان والأمن والمساءلة الدولية. وتعمل الولايات المتحدة على استحداث خيارات جديدة لإعادة تدوير الوقود المستعمل لا يُفصل فيها البلوتونيوم الصرف، فيما تسعى في الوقت ذاته إلى تدنيه مخاطر الأمان والانتشار.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، رفعت وزارة الطاقة إلى الكونغرس "خارطة طريق للبحث والتطوير في ميدان الطاقة النووية" تصف الطريق إلى الأمام نحو توسيع استخدام الطاقة النووية باعتبارها مورداً للطاقة ذا انبعاث قليل من الكربون، وجزءاً هاماً من استراتيجية تهدف إلى التخفيض من انبعاثات غازات الدفيئة. وتشمل أهداف البحث والتطوير، المنصوص عليها في خارطة الطريق، ما يلي: (١) تكنولوجيات ترمي إلى تحسين الموثوقية، واستدامة الأمان، وتمديد العمر التشغيلي لمفاعلات القوى القائمة؛ (٢) وتحسينات في القدرة على تحمل كلفة المفاعلات الجديدة؛ (٣) وسبلاً لتحقيق دورات وقود نووي مستدامة؛ (٤) وتعزيز فهم مخاطر الانتشار والإرهاب النوويين وتدنيتهما.

وفيما تنطبق خارطة الطريق وأهدافها بشكل أساسي على الاستخدامات المحلية للطاقة النووية، فإن الولايات المتحدة وزملاءها الأجانب تسعى أيضاً إلى توسيع نطاق القوى النووية في جميع أنحاء العالم، وهي تعمل معاً للمساعدة على توفير خدمات وقود "من المهد إلى اللحد" للأمم التي لا تملك الموارد اللازمة، فيما تساعد أيضاً على إرساء البنية الأساسية اللازمة لاستخدام الطاقة النووية على نحو مأمون وأمن.

### التصرف في النفايات

أكد قانون سياسة النفايات النووية لعام ١٩٨٢، بصيغته المعدلة في عام ١٩٨٧، مسؤولية الحكومة الاتحادية عن التخلص من النفايات القوية الإشعاع، ووضع الإطار العلمي والرقابي والتمويلي الداعم لاختيار موقع مستودع جيولوجي وتطويره.

وفي عام ٢٠٠٩، أعلنت وزارة الطاقة في الولايات المتحدة أن موقع جبل "يوكا ماونتن" في نيفادا لم يعد قيد الدراسة لإقامة مستودع جيولوجي. وفيما تخضع خيارات عامة أخرى للدراسة حالياً، عين الوزير تشو "الجنة الشريط الأزرق المعنية بالمستقبل النووي الأمريكي" لتقييم السياسات النووية المستقبلية وتقديم التوصيات بشأنها،

ولاسيما فيما يخص المرحلة الختامية من دورة الوقود. واستناداً إلى تقييماتها وإلى عوامل أخرى، سيقوم الوزير بتحديد السياسات النووية المستقبلية التي سيتم اتباعها، بما في ذلك التغييرات التشريعية حسب الاقتضاء.

### البلوتونيوم المعلن كفاوض عن الاحتياجات الأمنية الوطنية

أعلنت الولايات المتحدة كمية ٦١,٥ طناً مترياً من البلوتونيوم (كما هو مبيّن في المرفقين باء وجيم) فائضة عن احتياجات الأمن القومي. وتمثل هذه الكمية زيادة مقدارها ٩ أطنان مترياً من البلوتونيوم، حسبما أعلنه الوزير يودمان خلال المؤتمر العام للوكالة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وغالبية هذا البلوتونيوم كانت فيما مضى جزءاً من عملية إنتاج الأسلحة النووية. وسيتم التخلص من مقدار بسيط من هذه الكمية الفائضة البالغة ٦١,٥ طناً مترياً من البلوتونيوم في المحطة التجريبية لعزل النفايات، الواقعة قرب كارلسباد بولاية نيومكسيكو، ولكن سيتم التخلص من الجزء الأكبر من هذه المواد باعتبارها وقوداً مستهلكاً وذلك عن طريق تشعيع وقود خليط الأكسيدين (وقود موكس) في إطار برنامج التخلص في البلوتونيوم. ومن أصل الكمية البالغة ٦١,٥ طناً مترياً، تمضي الولايات المتحدة قدماً في خطط للتخلص من ٣٤ طناً مترياً على الأقل من البلوتونيوم الصالح لصنع الأسلحة عن طريق تصنيعه على شكل وقود موكس وتشعيه في مفاعلات نووية تجارية تعمل بالماء الخفيف. وسيحقق تشعيع وقود موكس ما يفهم عموماً بأنه "معيّار الوقود المستهلك"، وبموجبه يُجعل البلوتونيوم الفائض مساوياً للبلوتونيوم الموجود في الوقود النووي المستهلك المستمدّ من المفاعلات التجارية من حيث تعدُّ الوصول إليه وعدم جاذبيته لأغراض الاسترداد والاستعمال في الأسلحة النووية. كما يتوافر الفائض الإضافي المعلن عنه في عام ٢٠٠٧ والبالغ ٩ أطنان مترياً من البلوتونيوم لغرض التخلص منه باستخدام هذا النهج، لحين إجراء مراجعات بيئية وقانونية معيّنة.

وينطوي برنامج التخلص من البلوتونيوم على تشييد ثلاثة مرافق رئيسية في "موقع نهر سافانا" التابع لوزارة الطاقة في كارولاينا الجنوبية. وسيقوم أحد المرفقين بتحويل البلوتونيوم الصالح لصنع الأسلحة من مكونات معدنية إلى مسحوق أكسيدي. بينما سيقوم المرفق الثاني بصنع مجمّعات الوقود النووي المناسبة للاستعمال في المفاعلات التجارية. أما المرفق الثالث، أي مبنى تصليد النفايات، فيعالج النفايات الواردة من المرفقين الآخرين على شكل خرسانة اسمنتية. ومن خلال هذا النهج، تسعى الولايات المتحدة إلى تحويل المادة إلى شكل وقود مستهلك، بغية الحد من خطر سرقتها أو إعادة استعمالها في أسلحة نووية، بما يساعد على كفالة عدم العودة إلى الورا في عملية خفض الأسلحة.